

MISSION PERMANENTE DU LIBAN
AUPRES DE
L'OFFICE DES NATIONS UNIES
A GENEVE

Rue de Moillebeau 58
1209 Genève

OHCHR REGISTRY

27 MAY 2010

Recipients: *P. Oberoi*

N/Ref. 15/1/29/1 – 157/2010.

La Mission Permanente du Liban auprès de l'Office des Nations Unies et des Organisations Internationales à Genève présente ses compliments au Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'homme, et en référence à sa note no. LW/UH/is en date du 18 février 2010, a l'honneur de lui transmettre ci-joint la lettre du Dr. Salim ELSAYEGH, Ministre Libanais des Affaires Sociales en date du 20 mai 2010, contenant la réponse du Liban sur les mesures prises concernant la résolution no. 12/6 du Conseil des droits de l'homme intitulée: «les droits de l'homme des migrants: migrations et droits fondamentaux de l'enfant».

La Mission Permanente du Liban auprès de l'Office des Nations Unies et des Organisations Internationales à Genève saisit cette occasion pour renouveler au Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'homme, les assurances de sa très haute considération.

Genève, le 27 mai 2010.



HAUT COMMISSARIAT DES NATIONS UNIES
AUX DROITS DE L'HOMME
Palais des Nations
1211 Genève 10

1/4



الجمهورية اللبنانية
وزارة الشؤون الاجتماعية
الوزير

الموضوع: طلب معلومات حول حقوق المهاجرين
وتحديد الحقوق الأساسية للطفل المهاجر

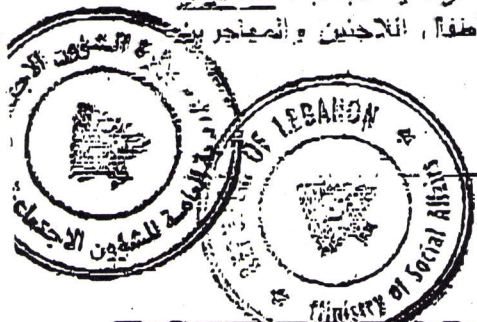
إشارة إلى الموضوع والمرجع المبينين اعلاه، نفيديكم بالمعلومات التالية حول حقوق المهاجرين
وتحديد الحقوق الأساسية للطفل المهاجر وذلك بناء على المذكرة الصادرة عن المفوضية العليا
لحقوق الإنسان رقم L.W/UH/is تاريخ 2010/2/18.

1. الصعوبات التي تواجه نيفان في تطبيق الاتفاق الدولي الذي يحمي الأطفال المهاجرين:
(a) وضع الأطفال المتفصلين وغير المصحوبين:

تجمع كافة فوائين الأحوال الشخصية اللبنانية على أن الطفل يكون حتماً في ولاية والديه
وحمايتهم ورعايتهم ولا يفصل عنهما، وعليهما توفير كافة متطلبات الأمان المادية والتعليمية
لطفلهما¹
وفي حالة الضحايا الشرعي للمهاجرين بواسطة وثيقة إقامة إلى لبنان فإنه يتم اتخاذ الاجراءات
اللازمة لعدم فصل الاطفال عن ذويهم
غير أنه لا يوجد تشريع يعالج المسألة المتمثلة في فصل الاطفال عن والديه بسبب
الاحجاز/الترحيل، وهي مسألة ذات أهمية خاصة عند التعامل مع اللاجئين أو المهاجرين.

(b) الحصول على خدمات اجتماعية (الصحة، التربية، السكن،...) للمهاجرين الداخليين
خلسة:

بالنسبة للعمال الاجانب المزدولين بالوثائق، الإلزامية من إقامة وإجازة عمل فإن صاحب
العمل ملزم بإجراء تأمين صحي للعامل ولكن يغطي العامل بمفرده.
أما من ناحية التعليم فقد تم منذ عام 1999، أمكن وزارة التربية والتعليم العالي للأطفال اللاجئين
والمهاجرين بصورة جيدة القدرة الوصول إلى مختلف المدارس الرسمية المنزلية. عند توفر
الامتيازات المشاعرية، وهذا نجد الإشارة انه لا يوجد متابعة للأطفال، اللاجئين والمهاجرين
الذين يتسربون من المدرسة من قبل المدارس والمعتمدين.



10/25/2005 (C) 129/Ad. 7، التقرير الدوري الثالث للدولة المفرد، الفقرة 175.



الجمهورية اللبنانية
وزارة الشؤون الاجتماعية
الوزير

عدا ذلك تقوم بعض الجمعيات الاهلية والمؤسسات المختصة (كإي.ب.اس لبنان على سبيل المثال) بتأمين الخدمات الاجتماعية من رعاية صحية وتعليمية وسكن... للمهاجرين الداخليين خلسة

(c) الإطار القانوني والنعمني المتعلق بالتوقيف والابعاد وضمانات وحدة العائلة:

تخضع مساندة توقيف أو ابعاد المهاجرين بشكل غير شرعي الى القوانين ذات الصلة لاسيما القانون الصادر في 10 / 7 / 1962 (تنظيم الدخول الى لبنان والاقامة والخروج منه) حيث نصت المادة السادسة منه على انه: " لا يجوز لغير اللبناني الدخول الى لبنان الا عن طريق مراكز الامن العام وشرط ان يكون مزودا بالوثائق والسماح القانونية وان يكون حاصلا وثيقة سفر موسومة بسمة اقامة من ممثل لبنان في الخارج او من المرجع المكلف رعاية مصالح اللبنانيين او من الامن العام " وعليه ان المنيرية العامة للامن العام هي صاحبة الصلاحية الحصرية بمسألة الدخول الى لبنان والخروج منه والاقامة فيه، وهي تمارس هذه الصلاحية من خلال النوادر والمراكز الحدودية.

كما يقوم كل من الجيش اللبناني، المنيرية العامة للامن العام، المنيرية العامة لقوى الامن الداخلي من خلال " قوة مشتركة " تم تشكيلها بموجب قرار صادر عن الحكومة اللبنانية بمراقبة أي نشاط غير مشروع عبر الحدود البرية ويتم صلاحية الأشخاص الذين يسجلون تهريب الأشخاص عبر الحدود من قبل المنيرية العامة للامن العام باعتبارها صديقة عدلية مساعدة لتأنيب العام.

ان اعادة الاجانب الى بلادهم تتولاها المنيرية العامة بحكم الصلاحية، وهي في هذا الإطار تقوم بمنع اوضاع الاجانب أو المهاجرين مخالفي نظم الإقامة مع سفارات بلادهم أو قنصلياتها وتتخذ الاجراءات الواجبة والعنصرية لإعادتهم الى بلادهم أو الى البلاد التي قدموا عن طريقها مع الاخذ بعين الاعتبار سلامة الطفل وتتضمن ومسألة وحدة العائلة بما لا يتفق مع القوانين المرعية.

(d) تجريم الهجرة غير الشرعية:

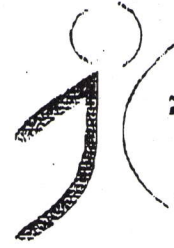
القانون الصادر في 10 / 7 / 1962 (تنظيم الدخول الى لبنان والاقامة والخروج منه) المذكور اعلاه

(e) حماية الطفل المهاجر. وتحفاظ على هويته، ضمنا تسجيل الولادات:

لا يوجد عوائق تحول دون تسجيل الولادات في النوادر المختصة بالاجانب في وزارة الداخلية والبلديات بالنسبة للعمال المهاجرين المزمورين بالوثائق القانونية اللازمة

(f) حماية الاطفال الذين لا يزالون في بلادهم الام (اجراءات تم الشمل):





الجمهورية اللبنانية
وزارة الشؤون الاجتماعية
الوزير

ترعى دائما اجراءات لم تشمل العائلة لا سيما مع توفر الوثائق القانونية اللازمة للأجانب او المهاجرين.

2. امثلة عن ممارسات معينة حول تطبيق الاطار ائدوني، خاصة بموضوع:

a. القوانين والسياسات والممارسات ، ضمنا الاتيات التي تمكن من تجاوز الصعوبات التي تواجه تطبيق الاطار الدولي لحماية حقوق الاطفال المهاجرين:

معلومات غير متوفرة

b. الاستراتيجيات المتوافرة ، ثنائيا، اقليميا، دوليا، لتقييم وللتعرف على الصعوبات التي تطال تطبيق الاطار الدولي:

معلومات غير متوفرة

c. عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان وجهات اخرى معينة:

لا يوجد مؤسسة وطنية، ولكن هناك خطة وطنية لحقوق الانسان في المجلس النيابي تلحظ ضرورة ايجاد مؤسسة وطنية لحقوق الانسان.

بيروت في ٢٥ ايار ٢٠١٠

وزير الشؤون الاجتماعية

د. سليم الصايغ



٤/٤